تطبيع العلاقات السعودية الإيرانية

منظورٌ آخر

قطعت المملكة العربية السعودية العلاقات الدبلوماسية مع إيران في أوائل العام ٢٠١٦، وفي اذار ٢٠٢٣ يأتي قرار السعودية وإيران بتطبيع العلاقات بينهما بعد عامين من المناقشات المطولة، وما لا يقل عن خمس جلسات من المحادثات في العراق (أربع في بغداد ٢٠٢١ وواحدة في أربيل ٢٠٢٢) في وقتٍ يشهد الشرق الأوسط عموماً عدم استقرارٍ اقتصاديٍّ وسياسيٍّ، واللافت أنّ هذا الإعلان جاء بعد فترةٍ وجيزةٍ من قيام المملكة العربية السعودية بتحديد شروطٍ لها لما تحتاجه من الولايات المتحدة كثمنٍ لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" أبرزها:

- اتفاقيةٌ أمنيةٌ استراتيجيةٌ مع الولايات المتحدة،
- دعم الولايات المتحدة برنامجاً نووياً مدنياً سعودياً.
- قيودٌ أميركيةٌ مخفضّة على مبيعات الأسلحة الأمريكية.

هنا يصبح لدينا احتمالاتٌ من نوعٍ أخر لدوافع السعودية لتطبيع علاقاتها مع إيران:

الاحتمال الأول: أن يكون تطبيع العلاقات السعودية الإيرانية، خطوةً أولى في السياسة السعودية، تتبعها خطوة تطبيع العلاقات **السعودية "الإسرائيلية"**، وبذلك تكون السعودية سحبت ذريعة من إيران ومحورها لتصوير التطبيع السعوديّ "الإسرائيليّ" (المحتمل) على أنّه موجّهٌ ضدّ محور إيران وحلفائها، وأنّ تحالفاً تاريخياً قائماً بينهما لمواجهتهم، وتقدم السعودية نفسها على أنها تنشد السلام الإقليميّ، وبالتالي يكون التطبيع السعودي الإيرانيّ كمحاولةٍ سعوديةٍ لخلق بيئةٍ سياسيةٍ لتطبيعٍ محتملٍ لاحقٍ مع الكيان الإسرائيليّ.

الاحتمال الثاني: أن يكون التطبيع السعودي الإيرانيّ، **محاولةٌ سعوديةٌ لتجنيب نفسها والخليج عموماً آثار وتداعيات عملٍ عسكريٍّ** إسرائيليّ أميركيّ محتملٍ ضدّ طهران وبرنامجها النووي، فتكون بذلك عملت على إبعاد أبار النفط وقواعدها العسكرية والمضائق الدولية من أيّ تداعياتٍ محتملةٍ لهكذا مواجهةٍ بين إسرائيل وإيران، وجنبّت الخليج كجبهةٍ جيوسياسيةٍ محتملةٍ في حال اندلاع المواجهة.

الاحتمال الثالث: الاحتواء الإبراهيمي لإيران، بمعنى أنّ التطبيع الإيرانيّ السعوديّ ومن ثم السعودي الإسرائيليّ في ظلّ تنامي وتيرة اتفاقيات أبراهام العربية الإسرائيلية (٢٠٢٠) هو مقدمةٌ ومحاولةٌ من دول التحالف الإبراهيمي الخليجي تحديداً لدمج ايران في مشروع السلام الاقتصادي الإقليمي (ولو لم تكن جزءاً منه) ومقدمةٌ لاحتواء ايران فيه من خلال خلق منافع اقتصادية كبرى لها بالمنطقة برعايةٍ صينية، والذي يعني الاستقرار في المنطقة على خلفية احتمال تجنب ايران التصعيد ضدّ "إسرائيل" مالم تقضي الضرورة الاستراتيجية ذلك لأنّه سيزعزع المنافع الاقتصادية الكبرى لها مع دول الخليج المطبّعة بذات الوقت مع الكيان الإسرائيليّ.

يبقى أن نشير إلى أنّ الاحتمالات السابقة لا تعني مطلقاً أنها حقائق تستند إلى معطياتٍ، بقدر كونها إضاءاتٌ على متغيرات قد تكون واردة من وجهة نظر الباحثين.

Copyright 2023, All Rights Reserved | I.T.S ©